

المجلد: (الثالث)

العدد السادس يناير 2022



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

برعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب

المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم
الإنسانية والاجتماعية (IJHS)

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية
والتعليم المستمر

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية

2449 لسنة 2020

ورقة بحثية بعنوان:

تصور مقترح لدور الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم
الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة (رؤية علمية تربوية).

إعداد: د.ناصر محمد ناصر الجعوان.

المملكة العربية السعودية

مستشار قانوني، مدير مكتب مدير عام الحقوق الخاصة

مقدم إلى:

2020-1441

المؤتمر الدولي الحادي عشر، تحت عنوان: دور المؤسسات التعليمية في تحقيق التنمية المستدامة في
ضوء المتغيرات البيئية والرقمية (الواقع- التحديات- حتمية التطوير).

تحت شعار: (معاً نستطيع تعزيز بيئة عمل مستدامة).

IJHS

المنعقدة بالقاعة الرئيسية للأكاديمية، وعبر القاعات الصوتية لبرنامج الزووم، أيام (السبت- الأثنين)
١٦-١٨ شعبان ١٤٤٣ هـ الموافق ١٩-٢١ مارس ٢٠٢٢ م.

-116-

تقرير تحكيم.

البحث جيد ولكنه يحتاج إلى:

1. توحيد التوثيق داخل متن البحث، وفي قائمة المراجع، كما هو موضح داخل متن البحث.
2. برجاء اضافة محور ثالث في الاطار النظري وفي الاستبانة عن دور الجامعات السعودية.
- 3.

المراجع كلها لا تحتاج إلى إعادة صياغة بنظام (APA).

- مثلاً توثيق رسالة ماجستير، أو دكتوراة، يكون كما يلي: (الفهمي، سعاد بنت سفر هلال (٢٠١٢): واقع استخدام التعليم الإلكتروني في تدريس المواد الاجتماعية بالمرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، قسم المناهج وطرق التدريس).
- مثلاً توثيق كتاب، يكون كما يلي: (أبو حطب، فؤاد؛ وصادق، آمال (٢٠١٠): مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- مثلاً توثيق بحث في مجلة، يكون كما يلي: (الهرش، عايد وآخرون (٢٠٠٩): معوقات استخدام منظومة التعلم الإلكتروني من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية في لواء الكورة، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد (السادس) عدد (الأول) ص ص: ٢٧ - ٤٠).
- Horton, william & horton katherine., (2003). E Learning Tools And Technologies: A Consumer's Guide For Trainers Teachers, Educators, And Instructional Designers
- مثلاً توثيق بحث في مجلة، يكون كما يلي: (Horton, william & horton katherine., (2003). E Learning Tools And Technologies: A Consumer's Guide For Trainers Teachers, Educators, And Instructional Designers
- توثيق مرجع إلكتروني، المثال كما يلي (اسم مؤلف المرجع الأخير ثم الأول (تاريخ النشر). عنوان المرجع. تاريخ اطلاع الباحث على الإنترنت..../...../.....، ويتبع ذلك رابط الموقع الإلكتروني).
- نموذج: مراجع الدوريات العلمية الإلكترونية: تُعد الدوريات العلمية المحكمة أحد المصادر الهامة للمعلومات، وهناك بعض الدوريات التي تنشر في هيئة ورقية، بالإضافة إلى وجود موقع إلكتروني لها على الشبكة العنكبوتية، وأخرى تنشر إلكترونياً فقط، وسنفضل طريقة توثيقها فيما يلي:

أ - مرجع إلكتروني لدورية علمية إلكترونية غير مطبوعة ورقياً: وفي ذلك يُدوّن الباحث اسم المؤلف، ثم يلي ذلك تاريخ نشر المرجع، والعنوان، وتوقيت الاطلاع على المرجع، وبعد ذلك يضع الرابط الإلكتروني للمرجع.

نموذج: بشير، عبد الرحمن (٢٠٠٩/١٠/٢). رد السهام عن عائشة رضي الله عنها. تم الاطلاع عليه في ٢٠١٩/٣/٤م. رابط الموقع: <https://www.doriat.com/>

ب- مرجع إلكتروني لإحدى الدوريات العلمية مطبوعة ورقياً: وفي ذلك يقوم الباحث بذكر المؤلف، ثم تاريخ نشر المرجع، وبعد ذلك العنوان ثم توقيت الاطلاع على المرجع، وبعد ذلك الرابط الإلكتروني، مع ذكر أن تلك النسخة المطلع عليها إلكترونية وليست ورقية.

نموذج: عبد الله، زينب (٢٠١١/٢/٣). الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة. تم الاطلاع عليه في ٢٠١٩/٤/٢٥م (نسخة إلكترونية)، رابط الموقع: <https://www.elmalaqtsad.com/>

مرجع على شبكة الإنترنت من دون تاريخ نشر: وفي ذلك يقوم الباحث يقوم الباحث بذكر عنوان الكتاب أو المقال بدلاً من اسم المؤلف، ويكتب من دون تاريخ للنشر، ثم يُدوّن تاريخ مُطالعة الموقع الإلكتروني، ورابطه.

نموذج: وسائل التعليم الحديثة (من دون تاريخ نشر). تم الاطلاع عليه في ٢٠١٩/٨/١٠م. رابط الموقع: <Http://www.T3LIM.COM>

مرجع على أحد المواقع الرسمية مثل الجامعات أو الجهات الحكومية: يُذكر الاسم الأخير للمؤلف (لقب العائلة)، ثم يتبع ذلك اسم المؤلف الأول، وبعد ذلك تاريخ نشر المقال أو الكتاب، ثم عنوان الموضوع، ثم تاريخ الاطلاع عليه، ورابط الموقع الإلكتروني.

نموذج: الشعراي، جمال (٢٠١٥/٤/٨). آراء المستشرقين في تاريخ العرب. تم الاطلاع عليه في ٢٠١٩/٣/٦. من موقع جامعة حلب. قسم الدراسات الإسلامية، ورابط الموقع: <https://www.halabuniversity.com>

لجنة تحكيم البحوث بالاكاديمية.

الخميس: ١٠ فبراير ٢٠٢٢

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى: التعرف على الدور الذي تلعبه الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة (رؤية علمية تربوية)، **واستخدمت الدراسة: المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي. وكانت أدواتها....**

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: أن الاقتصاد الأخضر يعمل على زيادة فرص التعليم والقدرة على المنافسة الاقتصادية في المجتمع، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات، منها: التعاون والتنسيق بين الجامعات والقطاع الخاص؛ للاستفادة من نتائج البحوث التطبيقية وتنفيذها.

الكلمات المفتاحية: (تصور مقترح، دور الجامعات السعودية، تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، رؤية علمية تربوية).

تصور مقترح لدور الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة (رؤية علمية تربوية).

مقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة أزمات متعددة كالأزمة المالية العالمية وأزمة الغذاء وندرة في المياه وعدم استقرار في أسعار الطاقة فضلاً عن تغير المناخ والاحتباس الحراري هذه الظواهر كان لها انعكاسات سلبية على تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الرغم من أن النموذج الاقتصادي السائد حالياً قد أحدث على مر الزمن تحسناً واضحاً في رفاهية الكثير من المجتمعات إلا أنه على الجانب الآخر أفرز سلبيات كبيرة تمثلت في شكل مخاطر بيئية على المستوى الدولي كتغير المناخ والندرة التكنولوجية كحالات النقص في المياه.

ونتيجة لهذه العوامل يستهلك النشاط الاقتصادي حاليًا كتلة حيوية أكبر مما تنتجه الأرض بشكل مستدام أي أن الأثر الإيكولوجي يتجاوز موارد كوكب الأرض مما يؤدي إلى تفشي الفقر والتفاوت في توزيع الثروات هذه المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية شكلت تهديدًا خطيرًا للأجيال المقبلة واستجابة لهذه الآثار المتردية ظهر مصطلح جديد ألا وهو الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يسعى إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي ويدعو إلى نقل المجالات التي تركز عليها: لاستثمارات العامة والخاصة والمحلية والدولية صوب القطاعات الخضراء الناشئة وخضرة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة (أحمد فضلي، ٢٠١٨: ٣٣-٣٤). يكتفى بالاسم الأخير في توثيق المتن، مثلاً (فضلي، ٢٠١٨....

اكتسب مفهوم الاقتصاد الأخضر صيتًا دوليًا بارزًا منذ فترة حديثة العهد نسبيًا، فهو يستند إلى عقود زمنية من التحليل والنقاش بشأن التفاعل بين البشر والاقتصاد والبيئة، ويرتبط تكوينه الجوهري بمفهوم التنمية المستدامة.

فبعد الأزمة المالية التي شهدتها العالم عام ٢٠٠٨م والتي أدت إلى إضعاف وتهديد الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة، فقد بدأت حكومات كثيرة بإعادة النظر في النماذج والمفاهيم الاقتصادية التقليدية الخاصة بالثروة والازدهار، وإزداد الاعتراف بشأن المخاطر التي يثيرها تغير المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي غير المستدام، وفي هذا السياق ذاته أخذ يظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر (الأمم المتحدة، ٢٠١١: ٣).

فالاقتصاد الأخضر مصطلح جامع مثل التنمية المستدامة، يشمل مجموعة من الأدوات الاقتصادية التي يمكن أن تسخر النشاط الاقتصادي لدعم أهداف التنمية المستدامة، ويتطلب استخدام هذه الأدوات الالتزام بالتعلم والتكيف (الأمم المتحدة، ٢٠١٠: ٢٥)، فهو يتطلب معالجة النقص في المهارات عن طريق تطوير البرامج التعليمية برؤية جديدة تدفع باتجاه التنمية المستدامة، وعلى البرامج الجامعية أن تستفيد من هذه الرؤية الجديدة (الإسكوا، ٢٠١١: ٧٣-٨٠).

لذلك ينبغي على الجامعات تعزيز إدماج المهارات الخضراء في مناهجها لتوفير المؤهلات العلمية للوظائف الأكاديمية اللازمة لتشكيل الاقتصاد الأخضر لتطوير النماذج الاقتصادية المستدامة التي تحافظ على الموارد للحد من الفقر، وتعزيز الرعاية الاجتماعية وتعزيز التدريب المهني للطلاب في سوق العمل

الخضراء بمساعدة خبراء في الاقتصاد الأخضر (Federal Office for environment, 2011: 1-6) كما أن لكل بلد نهجه ونماذجه وأدواته التي تختلف تبعًا لظروف كل بلد وأولوياته الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الأمم المتحدة، ٢٠١٢: ١٢).

وجاء في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١١) في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التأكيد على أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب وبناء القدرات لتحسين المهارات؛ من أجل إعداد القوة العاملة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١١).

وجاء- أيضًا- في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو دي جانيرو في البرازيل (٢٠١٢) بعنوان: «المستقبل الذي نصبو إليه»، للتأكيد على تشجيع المؤسسات التعليمية على النظر في اعتماد الممارسات الجيدة في مجال إدارة الاستدامة في جامعاتها وفي مجتمعاتها المحلية بمشاركة فاعلة من جهات مختلفة تشمل الطلاب والمدرسين والشركاء المحليين، وتعليم التنمية المستدامة بوصفها عنصرًا مدمجًا في مختلف التخصصات الدراسية، مع التأكيد على ضرورة دعم مؤسسات التعليم الجامعي كي تضطلع بإجراء البحوث والتوصل إلى ابتكارات من أجل التنمية المستدامة بوضع برامج جيدة ومبتكرة لتطوير المهارات من أجل المضي قدمًا على طريق بلوغ الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة (الأمم المتحدة، ٢٠١٢: ٢٧-٥٨).

كما أشار تقرير لمنظمة العمل الدولية (٢٠١١) بعنوان «مهارات من أجل وظائف خضراء: رؤية عالمية»، إلى الحاجة إلى دمج المهارات الخضراء في أنظمة التعليم والتدريب الرسمي من أجل تخضير الاقتصاد (ILO, 2011: 279-285).

وتبنت المملكة العربية السعودية مشاريع عملاقة لتوليد الطاقة من مصادر الطاقة البديلة سواء الطاقة الشمسية أو توليد الطاقة من المحركات الهوائية؛ وذلك لتحقيق أمن واستخدام الطاقة وحماية البيئة، والتي هي أحد الأهداف الإستراتيجية في الرؤية المستقبلية (٢٠٣٠).

وانطلاقًا من إيمان المملكة العربية السعودية بأهمية الاقتصاد الأخضر ودوره في تعزيز التنمية المستدامة، حيث كان للمملكة العربية السعودية مشاريع عملاقة لتوليد الطاقة من مصادر الطاقة البديلة سواء الطاقة الشمسية أو توليد الطاقة من المحركات الهوائية؛ وذلك لتحقيق أمن واستخدام الطاقة وحماية البيئة والتي هي أحد الأهداف الإستراتيجية في الرؤية المستقبلية (٢٠٣٠).

وانطلاقاً من إيمان المملكة العربية السعودية بأهمية الاقتصاد الأخضر ودوره في تقرير التنمية المستدامة؛ حيث كان للمملكة العربية السعودية الدور الريادي تجاه التحديات البيئية وجهودها لحماية كوكب الأرض ومواكبة الجهود لتحقيق الأهداف العالمية لمواجهة التغير المناخي والمحافظة على البيئة والتنوع الحيوي من خلال العمل على رفع الغطاء النباتي بزراعة (١٠) مليارات شجرة في المملكة من خلال العقود القادمة.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة، مثل دراسة المالكي (٢٠١٧)، ودراسة بسيوني (٢٠٢٠)، ودراسة حنضر (٢٠١٤)، ودراسة المطيري (٢٠١٩)، ودراسة (Eugen wolf 2014).

مشكلة الدراسة:

بالرغم من أهمية الدور الذي تقوم به الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة إلا أنه ما زالت هناك المعوقات التي تحول دون القيام بهذا الدور لفعّال للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

وينبثق عن المشكلة السابقة التساؤل الرئيس التالي: ما الدور الذي تلعبه الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؟ وينبثق عن التساؤل الرئيس السابق التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من خلال رؤية علمية تربوية للجامعات السعودية؟
2. ما مبررات تحقيق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة من خلال رؤية علمية تربوية للجامعات السعودية؟
3. ما معوقات تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة لدى الجامعات السعودية؟
4. ما التصور المقترح لتحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة لدى الجامعات السعودية؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى: التعرف على الدور الذي تلعبه الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم

الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة (رؤية علمية تربوية).

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة الحالية أهميتها من:

1. أهمية الاقتصاد الأخضر كتوجه عالمي جديد لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية للإنسان والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.
 2. يعد الاقتصاد الأخضر من الموضوعات ذات الأهمية في الأدبيات الاقتصادية في المجال العلمي في الوقت المعاصر.
 3. أهمية دور الجامعات في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والتوجه نحوه لدفع عجلة التنمية المستدامة.
 4. قد تعمل نتائج الدراسة الحالية على فتح المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات مماثلة في هذا التخصص.
- مصطلحات الدراسة: سوف تتبنى الدراسة الحالية التعريف الإصطلاحي والتعريف الإجرائي لمصطلحاتها.

1. الاقتصاد الأخضر:

التعريف الاصطلاحي: يعرف الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسناً في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، ويقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، ويققق فيه انبعاث الكربون، وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية ويتطلب الاستثمار في إعادة بناء المهارات والتعليم (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١١: ١).

ويعرف تشابلاً للاقتصاد الأخضر بأنه: اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقليل الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد، ويتكون من عدة قطاعات اقتصادية، ولا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة ولكن- أيضاً- يشمل التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف (Happle, 2000: 1).

والتعريف الإجرائي للاقتصاد الأخضر هو: ذلك الاقتصاد الذي يعمل على إنشاء علاقة وطيدة بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي؛ بهدف الحد من الفقر والبطالة وتحقيق الرفاهية والمساواة بين جميع البشر.

2. التنمية المستدامة:

التعريف الاصطلاحي: تم تعريف التنمية المستدامة بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثته الأجيال، فالطاقة الإنتاجية ليست- فقط- الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية، بل تتعدى ذلك إلى نوعية الطاقة الإنتاجية التي تشمل بالإضافة إلى جانبها المادي الجانب المعنوي، أو المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لهذه الفوائض والاستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية (Robert solom, 1993: 3).

وتم تعريف التنمية المستدامة بأنها: هي النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يتضمن طيب العيش للناس، ويشمل التنمية المطردة للثروة البشرية (ساندي صبري، وآخرون، ٢٠١٨: ١٣٨). **يكتفى بالاسم الأخير في توثيق المتن، مثلاً(فضلي، ٢٠١٨....**

والتعريف الإجرائي للتنمية المستدامة: هي تلبية الاحتياجات لجميع البشر دون إضرار بأي حاجة منها بشقيها المادي والمعنوي بشكل مستمر.

حدود الدراسة: وكانت كما يلي:

1. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة الحالية على الدور الذي تلعبه الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة (رؤية علمية تربوية).
2. **الحدود البشرية:** العاملين بالجامعات السعودية.
3. **الحدود المكانية:** الجامعات السعودية.
4. **الحدود الزمانية:** الفصل الدراسي الثاني ٢٠٢١م ٢٠٢٢م.
5. **الحدود المنهجية:** تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقف على الدور الذي تلعبه الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

الدراسات السابقة: قامت الدراسة الحالية بالاطلاع على العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة الوثيقة بموضوعها كما يلي: أ) المحور الأول: اهتمت دراساته بالاقتصاد الأخضر. ب) المحور الثاني: اهتمت دراساته بالتنمية المستدامة، وفيما يلي توضيح لدراسات كل محور:

أ) المحور الأول: اهتمت دراساته بالاقتصاد الأخضر، وكانت كما يلي:-

1. دراسة نجوى جمال الدين، وسمير أحمد، ومحمد حسن يكتفي بالاسم الأخير في توثيق المتن، مثلاً (فضلي، ٢٠١٨.... (٢٠١٤): بعنوان «الاقتصاد الأخضر، المفهوم والمتطلبات في التعلم». هدفت الدراسة إلى: التعرف على مفهوم الاقتصاد الأخضر ومتطلبات الاقتصاد الأخضر، وتقديم مقترحات لتطوير التعليم في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر، واستخدمت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة الاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: أن الاقتصاد الأخضر يعنى بالمجتمع والبيئة والاقتصاد يسعى للنهوض بها مجتمعه من غير الإخلال بتوازنها مع صيانة حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية، وأن أساس الاقتصاد الأخضر يبدأ أولاً من التعلم باعتباره أهم الوسائل على الإطلاق لتعديل القيم والمواقف والمهارات والسلوكيات، وأنماط الحياة بما يكفل انسحابها، وتمكين الدارسين من اكتساب ما يلزم من مهارات وقيم ومعارف وتقنيات لضمان تحقيق التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة: بضرورة الاستفادة من الطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الكتلة الحيوية من حيث الكمية المستفادة منها وتخزينها ونقلها وتحويلها إلى صورة أخرى بما يحقق بيئة خضراء نظيفة، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في: اهتمام كل منهما بالاقتصاد الأخضر، وتختلف معها في: اهتمام الدراسة الحالية بالتنمية المستدامة، ويمكن للدراسة الحالية في إعداد الاستبانة الخاصة بها.

2. يكتفي بالاسم الأخير في توثيق المتن، مثلاً (فضلي، ٢٠١٨.... دراسة عبد الله المالكي (٢٠١٧): بعنوان «التحول نحو الاقتصاد الأخضر- تجارب دولية». هدفت التعرف على: مفهوم الاقتصاد الأخضر واستعراض أبرز التجارب الدولية والإقليمية الرائدة في مجال التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وكيفية الاستفادة منها لتحقيق متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة الاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: هناك مواد لم تستغل الاستغلال الأمثل، مثل:

مياه الأمطار الموسمية والسدود لتوليد الطاقة الكهربائية وطاقة الرياح وتدوير النفايات وتحويلها إلى طاقة، وطاقة المد والجزر وكذلك الموارد البحرية الأخرى وغيرها.

وأوصت الدراسة: بضرورة زيادة الاستثمارات التي تهدف إلى التحول إلى الاقتصاد الأخضر مثل الطاقة المتجددة (الشمسية وطاقة الرياح) وشبكة النقل العام، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في: اهتمام كل منهما بالاقتصاد الأخضر، وتختلف معها في اهتمام هذه الدراسة باستعراض تجارب بعض الدول في مجال الاقتصاد الأخضر، ويمكن للدراسة الحالية أن تستفيد من هذه الدراسة في إثراء وتأصيل الإطار النظري لها، وفي التعرف على أهم المراجع في موضوعها.

3. دراسة سمية، وآخرون (٢٠١٨): بعنوان: «توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة (نماذج لمؤسسات خضراء)». هدفت الدراسة إلى: بيان توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقة المتجددة من خلال معرفة واقع الاقتصاد الأخضر بالجزائر، واستخدمت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة: الاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: أن هناك مؤسسات جزائرية خضراء ولها اهتمامات بيئية وغير معروفة للجمهور، وأوصت الدراسة بضرورة وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر وتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في: اهتمام كل منهما بالاقتصاد الأخضر، وتختلف معها في: اهتمام الدراسة الحالية بالتنمية المستدامة، ويمكن للدراسة الحالية أن تستفيد من هذه الدراسة في إعداد الاستبانة الخاصة بها.

4. دراسة بسيوني، وآمال (٢٠٢٠): بعنوان: «دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية». هدفت الدراسة إلى: توضيح دور البحث العلمي في دعم التوجه إلى الاقتصاد الأخضر، ومعرفة أسباب تراجع البحوث العلمية عن مساهمتها في حل قضايا المجتمع وضعف ارتباطها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستخدمت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة: الاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: أن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر يخلق فرصًا كبيرة للتوظيف الأخضر في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعالج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتعاون بين مراكز البحوث والجامعات والقطاع الخاص؛ للاستفادة من نتائج البحوث التطبيقية وتنفيذها لخدمة القطاعات الإنتاجية والصناعية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في: اهتمام كل منهما بالاقتصاد الأخضر، وتختلفان معًا في اهتمام الدراسة الحالية بوضع تصور مقترح للتعريف بمفهوم الاقتصاد الأخضر في الجامعات السعودية، ويمكن للدراسة الحالية أن تستفيد من هذه الدراسة في: إعداد الاستبانة الخاصة، وتأصيل وإثراء الإطار النظري لها.

5. دراسة (Eugenie Wolf 2014): بعنوان: «مدى دمج الاقتصاد الأخضر في محتوى منهج علوم الحياة». هدفت الدراسة إلى: التعرف على مدى دمج الاقتصاد الأخضر في محتوى منهج علوم الحياة، واستخدمت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى والمقابلات.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: أن منهج علوم الحياة يمكن أن يخدم من تعريف الطلاب على جوانب الاقتصاد الأخضر، وأوصت الدراسة: بأهمية إدماج الاقتصاد الأخضر في مناهج ذات طبيعة مماثلة، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في: اهتمام كل منهما بالاقتصاد الأخضر، وتختلف معها في: اهتمام الدراسة الحالية بالتنمية المستدامة، ويمكن للدراسة الحالية أن تستفيد من هذه الدراسة في تأصيل وإثراء الإطار النظري لها.

(ب) المحور الثاني: اهتمت دراساته بالتنمية المستدامة، وكانت كما يلي:-

1. دراسة إلهام شلبي (٢٠١٤): بعنوان: «دور إستراتيجيات الجودة الاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية». هدفت الدراسة إلى: إبراز كيفية تحقيق استدامة المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على إستراتيجية الجودة الشاملة، ومحاولة تشخيص واقع إستراتيجية الجودة الشاملة في المؤسسة المينائية بولاية مكديكة، وتباينت أساليب ذلك حتى تمكنها من تحقيق تنمية مستدامة، واستخدمت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة الاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: يعتمد تحقيق أي مؤسسة لمستوى متميز من الجودة في منتجاتها على مدى دقة ومناسبة الإستراتيجية التي ترسمها في هذا المجال، بحيث توجه

سياستها الإنتاجية والمالية والتسويقية وسياسات الموارد البشرية بالاتجاه الذي يخدم هذه الإستراتيجية وبالتالي الوصول إلى مستوى الجودة الذي يؤهلها لمنافسة المؤسسات والشركات الأخرى. وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات، منها: ضرورة ربط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية لتطوير البحث في هذا المجال واعتماد إستراتيجية الجودة الشاملة والتنمية المستدامة ومواكبة التحديات التي تطرأ في العالم، وتتفق هذه مع الدراسة الحالية في: اهتمام كل منهما بالتنمية المستدامة، وتختلف معها في: اهتمام الدراسة الحالية بالاقتصاد الأخضر، ويمكن للدراسة الحالية أن تستفيد من هذه الدراسة في إثراء وتأصيل الإطار النظري لها.

يكتفى بالاسم الأخير في توثيق المتن، مثلاً (فضلي، ٢٠١٨....

2. دراسة معتصم محمد إسماعيل (٢٠١٥): بعنوان: «الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، سوريا نموذجاً». هدفت الدراسة إلى: تحديد دور الاستثمارات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأهميته في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة الاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: لم يستطع الاقتصاد السوري أن يضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عشرين عامًا بالرغم من القوانين التي اعتبرت ذات أهمية في تشجيع الاستثمارات؛ حيث اعتمد الاستثمار الخاص في سوريا في على بعض أزمات المنطقة فارتفع في مرحلة أزمة العراق وازداد التصدير.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات، منها: الاهتمام بتنوع مصادر النمو؛ ليتسنى للاقتصاد توفير القدرة علة تحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي ما يزال منخفضًا قياسيًا للمقياس العالمي وتحسين القوة الشرائية للفرد وتحسين دخله، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في: اهتمام كل منهما بالتنمية المستدامة، وتختلف معها في اهتمام الدراسة الحالية: بالاقتصاد الأخضر، ويمكن للدراسة الحالية أن تستفيد من هذه الدراسة في التعرف على أهمية التنمية المستدامة.

يكتفى بالاسم الأخير في توثيق المتن، مثلاً (فضلي، ٢٠١٨....

3. دراسة غالب السالم (٢٠٠٨) بعنوان: «واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس». هدفت الدراسة إلى: التعرف على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات السكانية في منطقة طوباس، واستخدمت الدراسة: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة الاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات السكانية عن بعضها في منطقة الدراسة، ووجود عجز في المركز الصحية وتقص في الأطباء المتخصصين، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات، منها: عدم توجه المجتمع المحلي نحو التوسع العمراني في الأراضي الزراعية؛ لأن هذا الأمر يهدد مستقبل قطاع الزراعة كورد اقتصادي هام ورئيس في المنطقة، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمام كل منهما بالتنمية المستدامة، وتختلف معها في اهتمام الدراسة الحالية أن تستفيد من هذه الدراسة في إعداد الاستبانة الخاصة بها.

4. دراسة عبد الفتاح (٢٠٢١): بعنوان: «اللامساواة الحضرية وتأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة، دراسة ميدانية القاهرة الكبرى». هدفت الدراسة إلى: التعرف على أسباب اللامساواة الحضرية الناجمة من سوء السياسات الحالية والقديمة في التخطيط الحضري والعمراني في القاهرة الكبرى وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة: المنهج الوصفي، واستخدمت الدراسة الاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: أن هناك علاقة طردية متوسطة بين نوع الشريحة والدخل الشهري أي أنه كلما زاد المستوى الاجتماعي للأسرة كلما ارتفعت قيمة الدخل الشهري، وأوصت الدراسة بضرورة إطلاق العديد من المبادرات لتحقيق التنمية المستدامة، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في: اهتمام كل منهما بالتنمية المستدامة، وتختلف معها في تركيز الدراسة الحالية على الاقتصاد الأخضر، ويمكن للدراسة الحالية الاستفادة من هذه الدراسة في إعداد الاستبانة الخاصة بها.

5. دراسة أليكس (2010 Alex): بعنوان «تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة في كينيا». هدفت الدراسة إلى: التعرف على معوقات تنفيذ التنمية المستدامة في المدارس الثانوية الكينية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة: الاستبانة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: نقص كفاية معرفة الطلاب والمعلمين بقضايا البيئة والتنمية المستدامة نتيجة عدم تضمينها في المناهج الدراسية على نحو جيد، وضعف المعرفة بالدور الحيوي الذي يلعبه التعليم في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة ذات الأهمية المجتمعية، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات، منها: ضرورة تطوير المهارات العملية للطلاب والمعلمين عبر تنفيذ برامج للتعليم من أجل التنمية المستدامة خارج وداخل الفصل، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في: الاهتمام بالتنمية المستدامة، وتختلف معها في: اهتمام الدراسة الحالية بالاقتصاد الأخضر، ويمكن للدراسة الحالية أن تستفيد من هذه الدراسة في إعداد الاستبانة الخاصة بها.

التعليق على الدراسات السابقة والدراسة الحالية: استخلصت الدراسة الحالية العديد من المؤشرات والدلائل من الدراسات السابقة، وتم عرضها كالتالي:

1. من حيث الموقع الجغرافي: تباينت الدراسات فمنها دراسات عربية مثل دراسة جمال الدين وآخرون (٢٠١٤)، ودراسة بسيوني (٢٠٢٠)، ودراسة عبد الفتاح (٢٠٢١)، وتم إجراؤها في جمهورية مصر العربية، ودراسة المالكي (٢٠١٧)، وتم إجراؤها في المملكة العربية السعودية، ودراسة عراوي (٢٠١٨)، ودراسة شلبي (٢٠١٤)، وتم إجراؤها في الجزائر، ودراسة إسماعيل (٢٠١٥) وتم إجراؤها في سوريا، ودراسة غالب (٢٠٠٨) وتم إجراؤها في فلسطين وجميعها دراسات عربية. بالإضافة إلى دراسة (2014) eigeniewolf وتم إجراؤها في جنوب أفريقيا، ودراسة أليكس (2010) وتم إجراؤها في كينيا، وكلاهما دراستان أجنبيتان.
2. من حيث اختيار الموضوع: لا توجد دراسة صريحة في الموضوع، بل تشابه مثل دراسة بسيوني (٢٠٢٠).
3. من حيث منهج الدراسة: اجتمعت الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي، ما عدا دراسة غالب استخدمت المنهج التاريخي.
4. من حيث العينة: تباينت العينة التي تم اختيارها في الدراسات السابقة؛ حيث تم تطبيق الغالبية العظمى منها على الطلاب.
5. أهمية النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة: أسفرت نتائج الدراسات السابقة عن أهمية الدور الذي تلعبه الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر.
6. مدى استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: تم لاستفادة من الدراسات السابقة بالنسبة للدراسة الحالية في: تحديد مشكلتها وأهدافها ومنهجها وفي التعرف على أهم المرجع الحديثة، وفي

تأصيل وإثراء الإطار النظري لها.

الإطار النظري: تم تقسيم الإطار النظري إلى محورين:

أ) المحور الأول: الاقتصاد الأخضر (أهميته- مؤشرات- قطاعاته- مقترحات لتطور دور الجامعات السعودية في دعم الاقتصاد الأخضر).

1. أهمية الاقتصاد الأخضر: تتضح أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر في:
 - مواجهة التحديات البيئية: عبر خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين إدارة وكفاءة استخدام الموارد وتقليل حجم النفايات وإدارتها بشكل أفضل، وحماية التنوع البيولوجي ووقف استنزاف الغابات والثروة السمكية.
 - تحفيز النمو الاقتصادي: حيث يتوقع أن تؤدي الاستثمارات الخضراء إلى تسارع عجلة النمو الاقتصادي العالمي وخاصة على المدى الطويل لتتفوق على نسبة النمو التي قد تنتج عن السيناريو السائد.
 - القضاء على الفقر وخلق فرص العمل: حيث يتيح التحول إلى اقتصاد أخضر فرصًا هائلة من الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن المتوقع أن تعود الاستثمارات في القطاع الزراعي لجعله أكثر ملائمة للبيئة إلى التخفيف من حدة الفقر الريفي والحد من نزوح سكان إلى الريف إلى المدن كما يسهم إيجابًا في مشكلة الأمن الغذائي، ومن جهة أخرى من المتوقع أن يسهم الاقتصاد الأخضر في تخفيف الفقر المائي وفقر الطاقة من خلال إستراتيجيات تهدف إلى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتخفيف الاستثمار في البنية التحتية الخضراء كخدمات الطاقة المتجددة ومياه الشرب والصرف الصحي (الإسكوا، ٢٠١١: ٥).

ومما سبق يستخلص الباحث أن للاقتصاد الأخضر أهمية عظيمة لمواجهة التحديات البيئية الخطيرة وتسريع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق المساواة الاجتماعية والحد من الفقر، لذلك على المؤسسات التعليمية أن تؤدي دورًا حيويًا في إحداث تغييرات في المواقف والسلوك والممارسات، بحيث مسئولة بيئيًا عبر دمج قضايا البيئة والتنمية الزراعية المستدامة في برامجها وجعل هذه القضايا جزءًا لا يتجزأ من الكفاءة المهنية لخريجها، مما ينعكس بالتالي بصورة تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية.

2. مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر: من أجل قياس مستوى التقدم نحو الاقتصاد الأخضر ينبغي اعتماد نهج قائم على التمييز بين التدابير الخضراء والتدابير غير الخضراء، والمنتجات أو الخدمات التي تعد خضراء إذا كانت تحافظ على الطاقة أو الموارد الطبيعية الأخرى التي تحد من التلوث.

ولا بد من وضع معايير مرجعية وطنية لقياس التقدم المحرز نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة استناداً إلى الظروف الوطنية، مثل: التقييم البيئي، والحفاظ على الموارد، والحد من التلوث، إيجاد عدد من الوظائف، والإيرادات ونصيب الموظف من الدخل المتوسط، والرفاهية الاقتصادية، وتوزيع الدخل وغيرها، يسمح بقياس أداء الأنشطة في إطار الاقتصاد الأخضر، وبتقدير حجمها بدقة أكبر (الإسكوا، ٢٠١١: ٥٢). وجاء في ورقة المعلومات الأساسية للمشاورات الوزارية المقدمة إلى المنتدى البيئي الوزاري العالمي (٢٠١١) أن مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر تتضمن ثلاثة أنواع، وهي:

- **المؤشرات الاقتصادية:** مثل حصة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية التي تسهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة في تخفيض النفايات أو التلوث أو كذلك حصة الناتج القطاعي أو التجميعي أو العمالة التي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية إلى الاستدامة.

- **المؤشرات البيئية التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي:** مثل كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث إما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على المستوى الاقتصادي الكلي، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات على سبيل المثال بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي.

- **المؤشرات التجميعية بشأن مسار التقدم والرفاهية الاجتماعية:** مثل المجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك رأس المال الطبيعي، بما في ذلك تلك المؤشرات المقترحة في أطر العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، أو المقترحة في أطر العمل الخاص بالمحاسبة البيئية والاقتصادية أو المقترحة ضمن المبادرة المسماة «ما بعد الناتج المحلي الإجمالي»، التي يمكن أن تعبر عن البعد الصحي ومختلف الأبعاد الأخرى الخاصة والرفاهية الاجتماعية (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١١: ٨).

3. القطاعات المعنية بالاقتصاد:

- **الطاقة المتجددة:** إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلى تخفيف آثار تغير المناخ حيث إن نظام الطاقة الحالي القائم على الوقود الأحفوري يعد مصدراً لتغير المناخ ومسئولاً عن ثلثي انبعاثات غازات الاحتباس

الحراري، وأن الطاقة المتجددة تمثل فرصًا اقتصادية رئيسية، ويتطلب تحضير هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة وفي تحسين الكفاءة (33: UNFCCC, 2009). وتشمل مصادر الطاقة المتجددة نوعين:

✓ **الطاقة المتجددة التقليدية (طاقة الكتلة الحيوية):** وتعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية (البيو ماس) والغاز الحيوي (البيوجاز)، وتشمل المخلفات العضوية النباتية والحيوانية التي يمكن معالجتها باستخدام التخمر البكتيري أو الاحتراق الحراري.

✓ **الطاقة المتجددة الجديدة:** مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، وطاقة الحرارة الأرض الجوفية (فروحات حدة، ٢٠١٢: ١٤٩). توحيد التوثيق، يكتفى بالاسم الأخير

ومن العناصر الحاسمة التي تتكون منها مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هي تطوير التكنولوجيا السليمة بيئيًا وإتاحة سبل الحصول عليها، كما أن الابتكارات التكنولوجية التي تؤدي إلى استحداث نواتج وطرائق إنتاج أكثر استدامة من حيث توافقها مع البيئة تعد عاملاً أساسياً في معظم القطاعات، ويزيد الاستثمار في التكنولوجيات الخضراء بوتيرة عالية على مستوى العالم والذي يحتاج إلى البحوث والتطوير والاستثمار في نقل التكنولوجيا من أجل استغلال إمكانات النمو استغلالاً كاملاً (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١١: ١٧).

● **العمارة الخضراء:** يتطلب التحول إلى اقتصاد أخضر التركيز على العمارة الخضراء التي تحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية، وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية في ضوء ازدياد الطلب على الطاقة، ما يقلص الانبعاثات المسببة لتغير المناخ، فضلاً عن أن التحول الأخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية واجتماعية مهمة من حيث إنشاء وظائف وصناعات جديدة، وسيكون لترويج ممارسات البناء الأخضر تأثيرات بعيدة على المدى على التحول المدني المستدام والنمو الاقتصادي (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، ٢٠١١: ١٩٦).

● **النقل المستدام:** يؤمن النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بشكل آمن وأكيد، دون الإضرار بالصحة والنظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة، وهو الأكثر سلامة وأماناً والأقل إيذاءً للأفراد والممتلكات، والأقل تلويثاً للهواء والمياه والتربة، والأقل إصداراً للضجيج، ويحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وبالتالي الأقل مساهمة في الحد من تغير المناخ والاحترار العالمي، والأقل استهلاكاً للموارد

الطبيعية، ومن ضمنها الوقود الأحفوري، وبالتالي فهو الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة، ويستفيد من مصادر الطاقة المتجددة (الإسكوا، ٢٠١١: ٧).

● **المياه:** تعد المياه عنصراً جوهرياً من عناصر التنمية المستدامة، وأن للنظم الإيكولوجية دوراً رئيساً في الحفاظ على المياه كمّاً ونوعاً (الأمم المتحدة، ٢٠١٢: ٥٨)، وإن إدارة المياه ترتبط بالري وتوفير مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية، وتشير التقديرات إلى أن نحو نصف إلى ثلثي المياه يفقد في الري السطحي، وتكمن بعض الحلول في تغيير الهيكل المؤسسي لإدارة المياه.

لكن هناك ما يدعو إلى استثمار رأس المال العام والخاص بصورة مباشرة في شبكات إمداد المياه، والقيام بمثل هذه الجهود لن يؤدي فحسب إلى الحد من هدر هذا المصدر الثمين بل إنه ينطوي أيضاً على إمكانات إنشاء ملايين فرص العمل المنخفضة إلى المتوسطة المهارات (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٩: ١٣).

● **تدوير المخلفات:** هو إعادة استخدام المخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي ومنها إعادة تدوير الورق والبلاستيك والمخلفات المعدنية والزجاج وكذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمير الهوائي والتخمير اللاهوائي وعملية التخمير بالديدان (عايد خنفر، ٢٠٠٨: ٨).

حيث إن الإدارة الخضراء للمخلفات تؤدي إلى إنشاء وظائف وتوفير فرص استثمارية فريدة في إعادة التدوير وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، ٢٠١١: ٢٠٥)، حيث يتم الاستفادة من المخلفات الزراعية التي هي منتجات ثانوية داخل منظومة الإنتاج الزراعي عبر تحويلها إلى أسمدة عضوية أو أعلاف أو غذاء للحيوان أو طاقة نظيفة أو تصنيعها مما يسهم في تحقيق الزراعة النظيفة وحماية البيئة من التلوث وتحسين المنتجات الزراعية وتوفير فرص عمالة بالريف، وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي والبيئي ورفع المستوى الصحي والاجتماعي والريفي (صبحي سليمان، ٢٠١٢: ٧).

● **الزراعة المستدامة:** من الأهمية بمكان تبني مفهوم للاقتصاد الأخضر لتحضير القطاع الزراعي عبر تعزيز المناهج التعليمية، ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في إستراتيجيات التنمية، وتكثيف التكنولوجيات الزراعية الجديدة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغيير المناخ، وتعزيز شركات التنمية لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالصحراء وإزالة الغابات والزحف العمراني غير

المستدام وتآكل التربة، وفقدان التنوع البيولوجي.

ويتطلب ذلك تكوين فهم مشترك للنمو الأخضر وتطوير نموذج نظري بشأن ذلك، فضلاً عن تطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والبيئية والرفاهية الاجتماعية، والتعرف على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال النمو الأخضر، فتخصير قطاع الزراعة يهدف إلى ما يلي:

- ✓ استعادة وتعزيز خصوبة التربة عن طريق زيادة استخدام مدخلات طبيعية ومستدامة من المغذيات المنتجة، وتناوب المحاصيل المتنوعة، فضلاً عن تكامل الثروة الحيوانية والمحاصيل.
- ✓ الحد من المبيدات الكيماوية ومبيدات الأعشاب من خلال تنفيذ الممارسات البيولوجية المتكاملة لإدارة الأعشاب الضارة والآفات.
- ✓ الحد من تلف وخسارة المواد الغذائية غير التوسع في استخدام عمليات وتجهيزات تخزين ما بعد الحصاد (Samuel A.& Rufus O., 2011: 1-12).
- ✓ التقليل من ظاهرة الاحتباس الحراري باستخدام نظام الزراعة بدون حرث نتيجة عدم الحاجة الكبيرة لتشغيل الآلات الزراعية والذي يؤدي إلى خفض تحرر غاز ثاني أكسيد الكربون إلى الجو، والحد من استخدام الوقود، فضلاً عن ترك نسبة كبيرة من الكربون العضوي بدون تحلل (السيد حامد الصعيدي، ٢٠١٠: ١٣٧).

ومن العرض السابق للقطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر يستخلص الباحث أنه من الأهمية بمكان أن تأخذ المؤسسات التعليمية على عاتقها تعزيز مناهجها والتركيز على إكساب الطلاب المهارات العلمية ليكونوا أداة فعّالة للإسهام في تحضير القطاعات الاقتصادية.

4. مقترحات لتطوير دور الجامعات في دعم الاقتصاد في مصر: الاقتصاد الأخضر يتطلب تشجيع الإبداع في الجانب العلمي المتخصص بدعم البيئة والمحافظة عليها ونقل التكنولوجيا وتطويرها بالشكل الذي لا يضر بالبيئة (سهام محمد، عماد جاسم، ٢٠١٢: ٤١٣)، وفي المملكة المتحدة تنبّهت الجامعات لضرورة تضمين الاستدامة في برامجها الدراسية، والتأكيد على ما يلي:
- تطوير مشاركة إستراتيجية أكثر فاعلية مع شركاء التنمية الاقتصادية المحليين والإقليميين لتبادل الأفكار والممارسات على الاقتصاد الأخضر.

- تحليل السياسات الحالية عن الاستدامة والتأكد من أنها تركز على الحدود الكوكبية والآثار الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة لندرة الموارد.
- تقديم برامج توعية عامة إبداعية عن الاستدامة والمواطنة.
- تقديم برامج تطوير مهني عالية الجودة عن الاستدامة والاقتصاد الأخضر لأصحاب العمل المحليين والإقليميين.
- خلق فرص التعلم والتنمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس للعمل بشكل تعاوني في مجتمعهم على المشاريع الخضراء.
- اشتراك أصحاب العمل مع الجامعات للبحث عن سبل تطوير المهارات التقنية والإدارية التي تلي المتطلبات الناشئة لاقتصاد أخضر، وتحديد المهارات الحالية والاحتياجات المستقبلية للتوظيف، والعمل من أجل اكتساب الطلاب لمهارات عمل عالية الجودة تسهم في فهمهم للاقتصاد الأخضر.
- تفعيل دور خدمات التوظيف في الجامعات ووكالات التوظيف للنظر في أفضل السبل لدعم الطلاب والخريجين في الحصول على فرص تعزيز كفاءاتهم لتلبية لمتطلبات الاقتصاد الأخضر (Lina H. & Mar-tin S., 2012: 3-10).

أما في الولايات المتحدة فأخذت معظم الجامعات على عاتقها تشكيل شبكة للاقتصاد الأخضر (IGEN) كمسار إستراتيجي لتنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيًا للمشاركة بشكل فَعَال وسريع في عملية دمج المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر والاستدامة في مجموعة متنوعة واسعة من المقررات والتخصصات القائمة في نظام التعليم الجامعي، لتصبح هذه الجامعات قوة دافعة كبيرة لإنشاء الاقتصاد الأخضر، لتزويد الطلاب بالمفاهيم الأساسية للاستدامة لتنمية مهاراتهم.

وكذلك التعرف على التحديات والفرص والاحتياجات من القدرات اللازمة للانتقال إلى اقتصاد نظيف مستدام يحافظ على الموارد، لتكون هذه الكليات بمثابة محفز للمجتمع والشخصية وللتنمية الاقتصادية، وقوة رائدة لفرص التعليم وقادرة على المنافسة الاقتصادية في المجتمع، عن طريق ما يلي:

- إنشاء حرم جامعي يظهر بوضوح الالتزام بمستقبل مستدام.
- تطوير المعارف والمهارات المطلوبة لدعم الاقتصاد الأخضر عبر تشكيل لجنة توجيهية خضراء تأخذ على عاتقها تعزيز البرامج التعليمية الخضراء القائمة وتسهيل تطوير برامج جديدة ملائمة عن الاستدامة.

- تطوير وتنفيذ برامج خضراء تقلل من استهلاك الطاقة وتحد من غازات الاحتباس الحراري.
 - تعزيز الوعي بالاستدامة مع أصحاب المصلحة على الصعيدين الداخلي والخارجي للجامعة.
 - إنشاء فرق إضافية داخل الكلية حسب الحاجة مثل فريق إعادة تدوير المخلفات.
 - تعزيز صورة الالتزام بالاستدامة لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والخريجين والمجتمع المحلي.
 - دمج الاستدامة البيئية في البرامج التعليمية القائمة في مجالات السماد العضوي، والمركبات الهجينة وطاقة الرياح وشركات إدارة وكفاءة الطاقة ودمج «الخضراء» في المناهج القائمة.
 - توفير دورات التعليم المستمر في الأعمال الخضراء والاستدامة.
- ب) المحور الثاني: التنمية المستدامة (مفهومها- أهميتها- أهدافها- مؤشراتها- عناصرها- مبادئها الأساسية- أسباب معوقات- الحلول).
1. مفهوم التنمية المستدامة: تم توصيف مفهوم التنمية المستدامة في تقرير لجنة برونتلاند عام ١٩٨٧م على أنها (التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة) (جمال الدين، ٢٠١٨: ص ٣).
 2. أهمية التنمية المستدامة:
- أصبح للتنمية المستدامة مكانة بارزة على المستوى الدولي منذ التسعينات من القرن العشرين؛ حيث عُدَّت من أهم متطلبات الحكومات، واعتبرته مطلبًا أساسيًا؛ لتحقيق التوزيع العادل لعوائد التنمية والثروة بين أجيال الحاضر والمستقبل.
- ونتيجة لاتساع هذا المفهوم كان لزامًا على المؤسسات المعنية توحيد المفاهيم؛ وبذلك أعد تقرير التنمية المستدامة العالمي (التنمية الإنسانية) عام ١٩٩٥م، إلى أن التنمية المستدامة تسعى إلى عدم الضرر بالأجيال اللاحقة؛ بسبب استنزاف الموارد الطبيعية (اسماعيل، ٢٠١٥- ص ١).
- وأصبح تحقيق التنمية المستدامة ومعدلات نمو مرتفعة لأجل غير مسمى من الأهداف المنشودة عالميًا ومحليًا؛ فجميع الدول أصبحت تسعى نحو تحقيق نمو شامل في جميع النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والسياسية، والفنية (ساندي صبري، وآخرون: ٢٠١٨ - ص ١٣).

والتنمية المستدامة بكل جوانبها لا تهدف فقط إلى زيادة دخل الفرد؛ بل تعهدف إلى تغيير أنماط صنع القرار، من خلال دمج أبعاد التنمية (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية؛ بهدف الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

٣. أهداف التنمية المستدامة: يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المستدامة ضمن المحورين الاقتصادي والاجتماعي بعدد من النقاط، أهمها:

• **على الصعيد الاقتصادي:** زيادة إنتاجية العمل، وتزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار، وتنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها ومحاربة الفقر وتراجع حدوده وحدته.

• **على الصعيد الاجتماعي:** تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عمومًا للمواطنين كافة، وزيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة وزيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة، وتزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وفي مجالات الحياة العامة، وتعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل (الكفري، ٢٠٠٤: ٨١٦) بالإضافة إلى:

• تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة الرشيدة؛ لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمعات.

• احترام البيئة من خلال تنظيم العلاقات بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الإضرار بها.

• ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع (أحمد حسام، وآخرون، ٢٠١٤ - ١٠).

٤. مؤشرات التنمية المستدامة: صدرت عن لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن الأمم المتحدة عام (١٩٩٦) مجموعة من المؤشرات؛ لقياس أثر التنمية المستدامة من أهمها:

المؤشرات الاقتصادية: كان الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو زيادة دخل الفرد، ولكن أصبح هناك أهداف أخرى لا تقل أهمية عن زيادة الدخل مثل: الخدمات الصحية والتعليمية، ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي (الإسكوا الأمم المتحدة ٢٠٠١ ص ١٠).

المؤشرات الاجتماعية: يشكل الجانب الاجتماعي للتنمية مصدر قلق، وخاصة في البلدان النامية؛ لوجود مشاكل مثل: ارتفاع معدل البطالة، والنمو السكاني المتزايد. <https://www.arab-holr.org>

المؤشرات البيئية: وتتمثل في قضايا البيئة المعاصرة، مثل التغير في الغلاف الغازي للأرضي، واستخدامات الأرض من حيث المحافظة عليها من التدهور البيئي، وكذلك المسطحات المائية، وحمايتها من التلوث.

المؤشرات المؤسسية: وتعني قدرة مؤسسات الدولة على تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من الانعكاسات البشرية والعلمية والاقتصادية والسياسية (أحمد حسام، وآخرون، ٢٠١٤).

٥. عناصر التنمية المستدامة: تستند التنمية المستدامة إلى أبعاد مختلفة أهمها البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي، ولا بد من توفر عناصر داخل كل بعد منها تحدد خصائصه، وتتمثل هذه العناصر في البعد الاقتصادي من خلال توفير عناصر الإنتاج الرئيسة، وفي مقدمتها الاستقرار والتنظيم والمعرفة ورأس المال، والبعد البيئي الذي يعتمد على التنوع البيولوجي المتمثل بالبشر والنباتات والغابات والحيوانات والطيور والأسماك، وغيرها مما خلق الله على ظهر الأرض وفي باطن البحار أو في أجواء الفضاء.

وأخيرًا البعد الاجتماعي المتمثل بالحكم الرشيد من خلال نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاعات الرئيسية وهي الحكومة، والقطاع الخاص، وقطاع المجتمع المدني (الغامدي، ٢٠٠٦).
٦. المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة: يمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي:

- الإنصاف: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة ومتوازنة من ثروات المجتمع.
- التمكين: بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات أو التأثير عليها، وذلك من أجل زيادة حس الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية.
- حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبيات وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.

● **التضامن:** بين الأجيال وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى للتنمية المستدامة، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وعدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية (قرزم، ١٩٩٧: ١٤٦).

٧. أسباب ومعوقات وتحديات التنمية المستدامة: تقف مجموعة من الأسباب والتحديات أمام التنمية المستدامة، منها:

الفقر: استفحلت حالة الفقر على المستويين العربي والعالمي، وتراجعت مستويات التعليم والتأجيل في الدول النامية (عطية ١٩٩٢: ص ٣٦).

الكثافة السكانية- الجفاف- التصحر - التلوث (مطروود، ٢٠١٨: ص ١٥).

٨. الحلول والمقترحات: وهي كما يلي:

- تحديد المتطلبات الضرورية لتطبيق التنمية المستدامة.
- وضع آليات مدروسة من قبل الجهات الرسمية للقضاء على الفقر.
- مكافحة التصحر بكافة الأشكال والوسائل.
- مواجهة الجفاف وقلة المياه من خلال ترشيد استهلاك المياه.
- التحول نحو النظم المستدامة في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وترك الطرق التقليدية في الاتساع. (مطروود ٢٠١٨: ص ١٧).
- تفعيل المشاركة المجتمعية.
- الإعداد المسبق للقيادات التي تتولى المناصب، مثل: أعضاء ورؤساء المجالس الشعبية والمحلية وفق شروط ومعايير علمية، وموضوعية مدروسة. (العربي ٢٠١٦: ص ٣٠).

المراجع.

- توثيق المراجع في قائمة المراجع كما يلي: الاسم الأخير أولاً، ثم الاسم الثاني والثالث، ثم ذكر السنة ثم عنوان الكتاب، ثم المطبعة ثم البلد،
- أم المجلات يتم ذكر رقم العدد ورقم المجلد وارقام صفحات البحث
١. أحمد حسام وآخرون (٢٠١٤): الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة في مصر والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
 ٢. أحمد فضلي (٢٠١٨): التنوع الأخضر والاستثمارات النظيفة عنوان النشاط الاقتصادي المرحلة المقبلة صحيفة لوسيل القطرية، العدد الصادر في ٧ أكتوبر ٢٠١٨، ص ٣٣-٣٤.
 ٣. الإسكوا (٢٠١١): الاقتصاد الأخضر في سباق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد الأول، ٢٠١٠، ص ١١.
 ٤. إفراح بنت عباس المطيري (٢٠١٩): واقع تضمين مفاهيم الاقتصاد الأخضر في مقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية للمرحلة المتوسطة، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد (٢٠).
 ٥. إلهام شلي (٢٠١٤): دور إستراتيجيات الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس، الجزائر.
 ٦. آمال ضعيف بسيوني (٢٠٢٠): دور البحث العلمي كقوة دافعة نحو اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة، جماعة طنطا.
 ٧. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠١١): نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر- مرجع لوضعي السياسات، منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
 ٨. حسنين مطرود ٢٠١٨: معوقات التنمية المستدامة في محافظة القادسية، كلية الآداب قسم جغرافيا جامعة القادسية.
 ٩. الربيعي، وإسماعيل نوري (٢٠١٢): التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية، مجلة التعاون، الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة السادسة والعشرون، العدد (٧٧)، ص ١٥١-١٥٧.

١٠. ساندي صبري وآخرون (٢٠١٨): الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول «دراسة حالة مصر»، المركز العربي الديمقراطي.
١١. سمية عمراوي، وحيد الدين جمعة، كعبو محمد (٢٠١٨): توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة «نماذج لمؤسسات خضراء»، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر، ص ١٠-١٠.
١٢. السيد حامد الصعيدي (٢٠١٠): الزراعة المستدامة للأراضي الجافة والمروية، دار النشر للجامعات، القاهرة، ص ١٣٧.
١٣. صبحي سليمان (٢٠١٢): تدوير المخلفات الزراعية، دار زهور المعرفة والركة، القاهرة، ص ٧.
١٤. عايد راضي خنضر (٢٠١٤): الاقتصاد البيئي والاقتصاد الأخضر، مجلة أسبوط للدراسات البيئية، العدد (٣٩)، يناير.
١٥. عبدالله العربي ٢٠١٦: معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي، الفصل التنموي، مقال بتاريخ ٩/١٨، مجلة تنمية الموارد البشرية المجلد ٢٩، العدد الثاني.
١٦. غالب محمود السالم (٢٠٠٨): واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين.
وهكذا يتم تعديل باقي المراجع
١٧. الغامدي، عبد العزيز صقر (٢٠٠٦): ورقة عمل مقدمة للمتلقى العربي الثالث للتربية والتعليم تحت عنوان تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمم العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجًا.
١٨. فاطمة عبد الفتاح (٢٠٢١): اللامساواة الحضرية وتأثيرها على تحقيق التنمية المستدامة «دراسة ميدانية» على القاهرة الكبرى، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة.
١٩. فروحات حدة (٢٠١٢): الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، العدد (١١)- جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص ١٤٩.
٢٠. قرزم، جورج (١٩٩٧): التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، الأمم المتحدة، نيويورك، ص ١٤٦.

٢١. الكفري، مصطفى العبد لله (٢٠٠٤): الحوار المتمدن التنمية الشاملة والتنمية البشرية، كلية الاقتصاد، جماعة دمشق، العدد (٨١٦).
٢٢. المالكي، عبد الله، محمد (٢٠١٧): التحول نحو الاقتصاد الأخضر «تجارب دولية»، المجلة العربية للإدارة، المجلد (٣٧)، العدد (٤)، ديسمبر، ص ١٦٧-١٩٦.
٢٣. معتصم إسماعيل (٢٠١٥): دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا نموذجًا)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
٢٤. معتصم محمد إسماعيل (٢٠١٥): دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة «سوريا نموذجًا»، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
٢٥. المنتدى العربي والتنمية (٢٠١١): البيئة العربية: الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير، مطبعة شمالي أند شمالي، بيروت، ص ١٩٦.
٢٦. منظمة الأمم المتحدة (٢٠١٢): المستقبل الذي نصبو إليه، مؤتمر الأمم المتحدة ريو للتنمية المستدامة المنعقد في ريو دي جانيرو في البرازيل للفترة من ٢٠-٢٢ / يونيو / حزيران ٢٠١٢، البند العاشر من جدول الأعمال، الوثيقة الختامية للمؤتمر، ريو دي جانيرو، الفقرات: ٥٦، ١٠٩، ٢٣٤، ٢٣٥، ص ١٢-٥٨.
٢٧. نجوى جمال الدين؛ سمير أحمد، محمد حسن (٢٠١٤): الاقتصاد الأخضر، المفهوم والمتطلبات في التعلم، مجلة العلوم التربوية، العدد (٣١)، الجزء الأول، يوليو، ص ٤٢٨-٤٥٣.
28. **Federal Office for Environment (2011): Earth Summit 2012- Rio +20: Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty eradication: Education for the Green Economy, 20 October, Bern, P: 1-6**
29. **International Labor Office (ILO)(2011): Skills For Green Jobs: A global View, Synthesis Report Based on 21 Country Studies, Geneva, P: 279- 285**
30. **Karen Chapple (2008): Defining the Green Economy: A primer on Green Economic Development, Center for Community Innovation, University Of California, Berkeley, P: 1**
31. **Luna H., Martin S. (2012): Universities and the Green economy; Gradu-**

- ates for the future, Higher Education Academy Policy Think tank report 2012, .The Education Academy, Pp: 3-4
- Njeru Alex Ndaru (2010):** Identifying the Barriers to Implementing Edu- .32
cation for Sustainable Development in the Kenyan Secondary School: A case of Southland Nairobi, Thesis Submitted in Partial fulfillment for the award of the degree Of Master Of Environmental Studies and Community Development In .the School of Environmental Studies and Human Sciences, Kenyatta University
- Robert Goodinadd(1991):** nonclassical economic and principles of sus- .33
.tainable development ecological modeling
- Samuel A. Igabatayo & Rufus Oliwafemi (2011):** The Imperatives Of .34
Green Economy and The Transformation Of Africa's Agriculture Sector, A Pa- per Presented at an International Conferences on Sustainable Development Of Natural Resources In Africa, 5-7 December, University Of Ghana, Accera, Pp: .1-12
- UNFCCC (2009):** Recommendations on future financing Options for en- .35
hancing the development, Deployment. Diffusion and Transfer of Technologies under the Convention, Report by The Chair of the expert group on Technology Transfer. Subsidiary Body For Scientific and Technological advice thirtieth Ses- sion, Bonn, 1-10, June 2010, P: 33
- Wolff, Eugenie (2014):** The integration of green economy content into .36
the life sciences curriculum. Submitted in partial fulfilment of the academ- ic requirements for the degree of Master of Education in the department of science, Mathematics and Technology Education, Faculty of Education at the .University of Pretoria, South Africa

استبانة بعنوان:

تصور مقترح لدور الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم الاقتصاد

الأخضر والتنمية المستدامة (رؤية علمية تربوية).

زميلي / زميلتي

يقوم الباحث بإجراء دراسة تهدف إلى: تعرف الدور الذي تلعبه الجامعات السعودية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة (رؤية علمية تربوية)، والمطلوب من سيادتكم الإجابة عن أسئلة الاستبانة والتدقيق جيداً في العبارات علمًا بأن هذه المعلومات والبيانات الواردة في الاستبانة لأغراض البحث العلمي فقط، وستكون في منتهى السرية، ولن يطلع عليها أحد سوى الباحث، ومن جانبنا نشكر حسن تعاونكم الصادق في تعبئة وتكملة هذه الاستبانة، وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

الباحث.

البيانات الأولية:

- 1- النوع: ذكر () أنثى () .
- 2- عدد سنوات الخبرة: أقل من ١٠ سنوات () ١٠ سنوات فأكثر () .
- 3- الجنسية: سعودي () غير سعودي () .
- 4- المؤهل الدراسي: بكالوريوس () دراسات عليا () .

برجاء اضافة محور آخر عن دور الجامعات السعودية عدد فقراته ١٠ عبارات

م	المحور الأول: الاقتصاد الأخضر: يعمل الاقتصاد الأخضر على:	موافق بشدة .	موافق .	محايد.	غير موافق .	غير موافق بشدة .
١	تحقيق معدلات نمو مرتفعة.					
٢	إعادة التدوير ومعالجة النفايات السامة.					
٣	سلامة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية.					
٤	التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية.					
٥	ترشيد استهلاك المياه ومنع تلوثها.					
٦	خفض غازات الاحتباس الحراري.					
٧	وقف استنزاف الغابات والثروة السمكية.					
٨	القضاء على البطالة وخلق فرص للعمل.					
٩	تخفيف حدة تغير المناخ.					
١٠	تقليل مخاطر أسعار الوقود الأحفوري.					

م	المحور الأول: التنمية المستدامة: تعمل التنمية المستدامة على:	موافق بشدة .	موافق .	محايد.	غير موافق .	غير موافق بشدة .
١	استغلال موارد البيئة الطبيعية.					
٢	تنمية الحرف والفنون والتراث.					
٣	التكامل بين الجوانب (الاجتماعية- البيئية- الاقتصادية).					
٤	تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل.					
٥	ضمان استمرارية الديمقراطية.					
٦	تعزيز الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.					

					٧	تحقيق العدالة والمساواة.
					٨	توفير الرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع.
					٩	المحافظة على المسطحات المائية من التلوث.
					١٠	رفق الفرد والمجتمع اجتماعيًا واقتصاديًا.





International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

(IJHS)

IJHS

International Journal of
Human and Social Sciences Research and Studies

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية
2449 لسنة 2020